مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (37) العدد (4)2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (37) No. (4) 2015

كتاب سيبويه في دائرة ضوء علم اللّغة الحديث
4. المستوى النّحْويّ

الدكتور يونس علي يونس*

(تاريخ الإيداع 27 / 5 / 2015. قبل للنشر في 13 / 7 / 2015)

□ ملخّص □

يأتي هذا البحث متمماً لسلسلة من الأبحاث التي انطوت تحت عنوان (كتاب سيبويه في دائرة ضوء علم اللّغة الحديث)، حيث درست في المبحث الأوّل المنهج عند سيبويه وفي المبحث الثاني المستوى الصوتي، والثالث المستوى الصّرفي، وفي هذا المبحث سأقدم دراسة للمستوى النّحْويّ التي تتضمن قواعد العلاقات النّحْويّة (القرائن المعنوية: الإسناد، التخصيص، الموضعية، الاستفهام، القرائن اللّفظية: الربط، التضام، التنغيم).

ثم درست قواعد الاستبدال[قواعد الوصف البنيوي] في كتاب سيبويه التي اشتملت على: الاستبدال، والتماثل الوظيفي. فأما قواعد التحويل فقد تضمنت بمباحث: التقديم والتأخير، الحذف .

وتوصلت إلى نتيجة مفادها: إنّ مفهوم البنية العميقة في منهج سيبويه مما هو عليه في المنهج الوصفي الحديث من جهة أنّ القواعد التحويلية من تقديم وتأخير، وحذف وزيادة، هي التي تربط بين البنية العميقة والبنية السطحية، يبرز لنا المنهج العلمي الصائب في كلّ ما أرساه من أسس، وما سنّه من مبادئ تُعبر عن حقيقة منهجه الوصفي الّذي يمتلك صلة وثيقة، وإنّ توجيه النظر إلى الإفادة من منهجه يبعث الحياة في النظرية اللّغوية العربيّة.

الكلمات المفتاحية: المستوى النّحْويّ، القرائن، قواعد الاستبدال، البنية العميقة والسطحية.

*أستاذ مساعد– قسم اللغة العربية– كلية الآداب والعلوم الإنسانية –جامعة تشرين – اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (37) العدد (4)2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (37) No. (4) 2015

Al Ketab in the light of modern language department 4grammar level

Dr. Younes Ali Youne*

(Received 27 / 5 / 2015. Accepted 13 / 7 / 2015)

□ ABSTRACT □

This comes Search integral part of the series of research thatinvolved under the title (Al Ketab in light of the Department of Modern Linguistics), where she studied in the first part, the curriculum at Sibawayh In the second part, the audio level, and the third morphological level, and in this section I will present a study on the grammar level, which includes rules of grammatical relations in the book Sibawayh (moral clues: the presumption of attribution, customization and specialization, objectivity, question, verbal clues: connectivity, as convergence, toning).

Then substitution rules [Description structural rules in the book Sibawayh: replacement, career symmetry. Conversion rules: introduction delays, deletion.

And come to the conclusion: The concept of the deep structure of the curriculum Sibawayh than it is in the modern descriptive approach on the one hand that the manufacturing rules of submission and delay, delete and increase, is linking the deep structure and surface structure, highlights our scientific method right at all as laid down in the foundations, and the year of the principles reflect the fact that the descriptive approach, which has a close connection, but to draw attention to benefit from his approach breathes life in Arabic linguistic theory.

Keywords: level grammar, clues, substitution rules, the deep structure and surface.

*Assistant Professor, Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Tishreen University, Syria.

مقدمة:

تلتقي لغات البشر عند صفة جوهريّة، هي أنّها وسيلة التعبير عن الفكر الإنساني، فالعمليات الذهنية المتنوعة الّتي تدور في أذهان البشر تتخذ من اللّغة وسيلة لها، فاللّغة" هي التنظيم المثالي الداخلي الّذي يفرض على المتكلم تصوراً ورؤية لِما يحيط به العالم الخارجي" [1]، ومن هنا تبرز العلاقة بين اللّغة والفكر، وقد عبر عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) عن هذه العلاقة بقوله:" ليس الغرض بنظم الكلم أنْ توالت ألفاظها في النطق، بل تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الّذي اقتضاه العقل"[2].

والكلام الّذي يخضع لنظام منطقي يسمى بالجملة، الّتي تُعرّف بأنّها:" المركب الّذي يبّين به المتكلم أنّ صورة ذهنية كانت قد تآلفت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة الّتي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع" [3]، ويهتم المنهج الوصفي بعلم النّحو الّذي هو التعبير المنظم للمشاعر والأفكار والعلاقات في أشكال لغويّة، والجملة في علم النّحو هي بؤرة التحليل اللّغويّ، وهي:" الوحدة اللّغويّة الأكبر في التحليل اللّغويّ" [4]، ذلك أنّ حقائق اللّغة ، الّتي لها ميزة جماعيّة، تتضافر فيما بينها على وفق قوانين معروفة تبلغ غايتها عند الجملة، وتعمل هذه القوانين متكافلة بنظام من العلاقات؛ لأن أجزاء الجملة مترابطة، والجزء الواحد يقتضي الآخر في تنظيم علائقي.

أهمية البحث وأهدافه:

هذا هو الجزء الرابع من الدراسة المعنونة بـ(كتاب سيبويه في دائرة ضوء علم اللغة الحديث)،حيث قدمت في الجزء الأول دراسة منهجه، وفي الجزء الثاني: المستوى الصوتي، وفي الثالث: المستوى الصّرفي، أمّا في هذا البحث وهو الجزء الرابع فقد تحدثت فيه عن المستوى النّحْوي، وبه أكون قد تطرقت إلى كلّ الجوانب اللّغوية وفق تصنيف علم اللّغة الحديث، سائلاً الله تعالىبالتوفيق لما وصلت إليه من نتائج، مفادها أنّ ما قدّمه علماء اللّغة المحدثون والمعاصرون من نظريات وآراء في اللّغة تنسجم وتتوافق مع رؤية سيبويه في كتابه للغة العربية، والطرق التي سلكها في معالجة قضايا اللّغة في كلِّ مجالاتها.

قواعد العلاقات النّحويّة في كتاب سيبويه:

القرائن المعنوية: يشغل الاهتمام بعلم النّحو في كتاب سيبويه حيّزاً كبيراً، ويكفي أنّه افتتح دراسته بالقسم النّحْويّ، وهو بهذا يتفق مع المنهج الوصفي الحديث الّذي يرى في" المستوى النّحْويّ أوّل المستويات في دراسة اللّغة" [5]، ويجب إعطاء الأولية للدراسة النّحْويّة قبل الدراسة الصّوتيّة؛ لأنّ الوظيفة الرئيسة لعلم اللّغة التحليلي، هي دراسة النّحو.

والمنهج النّحْويّ عند سيبويه يعتمد أساساً على تحليل الجملة إلى وحداتها الأساسيّة، الّتي يتألف منها نظام الجملة العربيّة، فالنحو عنده:" هو العلم الّذي يختص بدراسة قواعد بنية الجملة وتركيبها، والضوابط الّتي تضبط كلّ جزء منها، وعلاقة هذه الأجزاء بعضها ببعض" [6] وعلى الرغم من أنّه لم يُشر صراحة إلى مصطلح الجملة فإنّه قد

---

[1] – في نحو اللّغة وتراكيبها، 44، د. خليل أحمد عمايرة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة، 1404هـ . 1984م.

[2] – دلائل الإعجاز، 41، عبد القاهر الجرجاني، تعلق محمد رشيد رضا، دار المعرفة بيروت، 1978.

[3] – في النّحو العربي (نقد وتوجيه)، 31، د. مهدي المخزومي، المكتبة العصريّة بيروت، 1984م.

[4] – جوانب من نظرية النحو، 9، (تشومسكي) ترجمة يعقوب بكر، دار الكتاب العربي، القاهرة (د.ت).

[5] – خواطر هيكلية في كتاب سيبويه، 268.

[6] – اصول تراثيّة في علم اللّغة، 385، كريم زكي حسام الدين، مطبعة الأنجلو المصرية، ط3، القاهرة،1985م.

درسها من خلال المفهوم العام للكلام، ذلك أنّ " الجملة هي جزء من الكلام" [1]، وإذا كانت الجملة نظاماً مخزوناً في الذهن فإنّ "تنفيذ هذا النظام هو الكلام الحيّ الّذي به يتم التفاهم وبه نفكر"[2].

فسيبويه كان يستعمل مصطلح الكلام بمعان متعددة، منها معنى الجملة الاصطلاحي، والكلام أو (الجملة) عنده ألفاظ متآلفة تحقق معنى يحسُن السكوت عليه وإلا لم يكن كلاماً،، قال:" ألا ترى أنّك لو قلتَ: (فيها عبدُ اللهِ) حَسُن السكوت وكان كلاماً مستقيماً كما حسن واسْتُغنى في قولك: (هذا عبدُاللهِ" [3]، وقوله:" ولَو قُلْتَ(كانَ عبدُ اللهِ) لم يكن كلاماً، ولو قلت : ضرب عبدالله كان كلاماً" [4]، وتقترب رؤية سيبويه إلى الجملة في أنّها نظام من العلاقات، الّتي تربط بين أجزائها، والّتي تؤول إلى دلالة يترقبها المتلقي، من الرؤية الّتي يذهب إليها الدرس اللّغوي الحديث، يقول هاريز: "إنّ الكلام كلّ امتداد للنطق من جهة شخص واحد، يسبقه ويعقبه صمت من جهة الشخص نفسه" [5]، وبحث سيبويه في العلاقات الّتي تربط بين أجزاء الجملة، ومنها القرائن المعنوية وأهمها:

قرينة الإسناد: يكاد النّحاة يتفقون في تعريفهم للإسناد، بأنّه تعليق خبر بمخبر عنه، أوطلب بمطلوب منه، وأنّه في ذلك الإسناد المعنوي، والإسناد اللّفظيّ[6]، وفي تعريفات الجرجاني (ت816هـ):" الإسناد في عرف النّحاة، عبارة عن ضمّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، أي على وجه يَحسُن السكوت عليه"[7].

ولا يكاد معناه الاصطلاحي يخرج من معناه اللّغوي، وهو إضافة الشيء إلى الشيء [8]، ولا تخلو الجملة من الإسناد؛ لأنّ" أحد أجزاء الكلام هو الحكم، أي الإسناد، الذي هو رابطة دلالة من طرفين المسند والمسند إليه"[9].

وقد قسم سيبويه الجملة إلى قسمين اثنين هما: الجملة الأسميّة ، والجملة الفعليّة، وبيّن أنّ الجملة لا بدّ بها من مسند ومسند إليه، وعرفهما بأنّهما:" ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدّاً" [10]، واهتمامه بهذين الركنين الأساسيين للجملة العربيّة نابع من أنّ السامع محتاج إليهما في إفادة المعنى، وأن" الجملة لا يمكن أنْ تنهض إلا بهما... وإذا وجد أحدهما دون الآخر، وجب تقديره، وحسبانه موجوداً" [11]، ومثّل لهذين الركنين بقوله:" فَمِن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: (عبد الله أخوك)، و(هذا أخوك)، ومثل ذلك (يذهب عبدالله)؛ فلا بدّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأوّل بدّ من الآخر في الابتداء"[12].

وتحدث سيبويه عن هذه القرينة المعنويّة في مواضع كثيرة من كتابه، وبيّن أثرها في التركيب، ومن ذلك حديثه عن الفعل المتعدي إلى المفعول به، قال:" وذلك قولك (ضرب عبد الله زيدا)؛ فـ (عبد الله) ارتفع هَهُنا كما ارتفع في

---

[1]– علم اللّغة العام، دي سوسير، 143، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، دار آفاق، بغداد، 1985م.

[2]– العلاقة الإعرابيّة في الجملة ،بين القديم والحديث، 59، د محمد حماسة عبد اللطيف، مطبوعات الجامعة الكويت 1984م.

[3]– الكتاب، 88/2.

[4]– الكتاب،90/2.

[5]– نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر الحديث، 35، نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980م.

[6]– اللّغة العربيّة معناها ومبناها،38، د. تمام حسان، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة، 1973م.

[7]– التعريفات، 17.

[8]– كليات ابي البقاء، 40.

[9]– شرح الرضي على الكافيّة، 8/1.

[10]– الكتاب ، 23/1.

[11]– العلامة الإعرابيّة في الجلة العربيّة، 31، د. محمد حماسة عبد اللطيف، مطبوعات الجامعة الكويت، 1984م.

[12]– الكتاب، 23/1.

(ذَهَبَ)، وشغلت (ضَرَبَ) به كما شغلت به (ذهب)، وانتصب (زيدٌ)؛ لأنّه مفعول تعدّى إليه فعلُ الفاعل" [1]، وبيّن في هذا النصّ أنّ إسناد الضرب إلى المسند إليه مختص بوقوعه على (زيد)، أي أنّ وقوع الضرب على (زيد) كان قيداً في إسناد الضرب إلى من أسند إليه، وعلى هذا فإنّ" التعديّة تخصيص لعلاقة الإسناد الّتي بين الضرب وبين من أسند إليه"[2]، وهذا هو المقصود بقول سيبويه: وانتصب زيد؛ لأنّه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل.

ومن التخصيص، التخصيص بـ المفعول المطلق، الّذي هو قيد على الإسناد، كما هوموضح في قول سيبويه:" وإذا قلت: ضرب عبدالله، لم يَسْتَبن أنّ المفعول (زيد) أو (عمر) ولا يدلّ على صنف كما أنّ ذهب قد دلّ على صنف وهو الذهاب، وذلك قولك: ذهب عبد الله الذّهاب الشديد، وقعد قعدةَ سوء، وقعد قعدتين، لمّا عمل في الحدث عمل في المرة منه والمرتين، وما يكون ضرباً منه، فمن ذلك قعد القرفصاء، واشتمل الصمّاء، ورجع القهقرى، لأنّه ضرب من فعله الّذي أُخذ منه"[3]، وفائدة التخصيص هنا، البيان والتوكيد؛ لأنّ المصدر اسم الحدثان، كما يقول سيبويه:" سيبويه:" وإنّما يُذكر ليدلّ على الحدث"[4].

والظرفيّة قيد آخر على الإسناد، يخصص زمان الحدث ومكانه، قال سيبويه: " ويتعدى– أي الفعل– إلى الزّمان، نحو قولك: ذَهَب؛ لأنّه بُني لِما مضى منه وما لم يمض، فإذا قال: ذهب فهو دليل على أنّ الحدث فيما مضى من الزّمان، وإذا قال: سنذهب فإنّه دليلٌ على أنّه يكون فيما يُستقبل من الزّمان، ففيه بيان ما مضى وما لم يُمض منه، كما أنّ فيه استدلالاً على وقوع الحدث، وذلك قولك: قعد شهرين، وسيقعد شهرين..." [5]، فالفعل يتضمن معنى الحدث والزّمن معاً، وإنّ تحديد جهة الزّمن إنّما يتم بوساطة الظرف (المفعول فيه).

وعن الحال كونه علاقة معنويّة أخرى، يقول سيبويه، وهو يضرب لها أمثلة توضيحية:" وذلك قولك: ضربت عبدالله قائماً، وذهب زيد راكباً... فعمل الفعل هنا فيما يكون حالاً كعمل مثله فيما بعده..." [6]، ثمّ بيّن وظيفة الحال في تخصيص عموم الدلالة في الإسناد، وتوضيح قرينة الإسناد، قال في تفسيره لجملة (فيها عبدالله قائماً):" فصار قولك كقولك: استقر عبد الله، ثمّ أردت أنْ تُخبر على أي حال استقرّ، فقلت: قائماً، فـ(قائم) حال مُستقرّ فيها"[7].

وممّا جاء للتخصيص (التمييز)، الّذي هو قيد على الإسناد ومزيل للإبهام، فهو:

" تخصيص يزيل العموم" [8]، وهذا ما يُفهم من قول سيبويه:" وقع ذلك أنّك إذا قلت: لي مثله، فقد أبهمت، كما أنّك إذا قلت: لي عشرون، فقد أبهمت الأنواع، فإذا قلت: درهما؛ فقد اختصصت نوعا، وبه يعرف من أيّ نوع العدد، فكذلك مثله هو مبهم يقع على أنواع: الشجاعة، والفروسية، والعبيد، فإذا قال عبداً فقد بيّن من أيّ أنواع المثْلُ"[9].

والمفعول معه علاقة معنوية أخرى تحدث عنها سيبويه في باب (ما جرى منه على الأمر والتّحذير) بقوله:" ومن ذلك قولهم: شأنك والحج، كأنّه قال: عليك شأنك مع الحج، ومن ذلك: امرأً ونفسه، كأنّه قال: دعْ امرأً مع نفسه،

---

[1]– الكتاب، 34/1.

[2]– اللّغة العربيّة معناها ومبناها، 195.

[3]– الكتاب، 1/ 34، 35.

[4]– الكتاب، 34/1.

[5]– الكتاب، 35/1.

[6]– الكتاب، 44/1.

[7]– الكتاب، 89/2.

[8]– اللغة العربيّة معناها ومبناها، 199.

[9]– الكتاب، 172/2.

فصارت الواو في معنى مع، كما صارت في معنى مع في قولهم: ما صنعت وأخاك؟"[1]، فجعل الواو قرينة لفظيّة للدلالة للدلالة على علاقة معنوية، وما بعدها اسم منصوب لبيان معنى المعيّة.

ويجعل من المفعول له عذراً لوقوع الأمر، وتفسيراً لِما قبله، لأنّه يُعبّر عن علاقة معنويّة مقيدة للإسناد، يقول:" فانتصب – يعني المفعول له – لأنّه موقوع له، ولأنّه تفسير لِما قبله لِمَ كان؟"[2]، ومثّل لهذا النوع من التخصيص التخصيص بقوله:" وذلك قولك: فَعَلت ذاك حِذار الشّر، وفعلت ذلك مخافة فلان وادّخار فلان" [3]، وذلك أنّ المفعول له يختلف عن بقية انواع التّخصيص بأنّه:" ليس بصفة لِما قبله ولا منه"[4].

واتّخذ سيبويه من الموضعيّة والاستفهام ملحظين وصفيين لبيان الفرق بين تركيب نحوي وآخر، قال في وصف بنية المفعول لأجله استناداً إلى قرينة الاستفهام:" فانتصب . يعني المفعول له . لأنّه موقوع له، ولأنّه تفسير لِما قبله لِمَ كان؟"[5]، ويقول في موضع آخر من كتابه:" وفعلت ذاك أجل كذا وكذا، فهذا كله ينتصب لأنّه مفعول له، كأنّه قيل له: لِمَ فعلت كذا وكذا؟ فقال لكذا وكذا"[6].

واتّخذ من ملحظّي الموضعيّة والاستفهام قرينة وصفية لتمييز بنية تركيب الحال عن المفعول له لكونه المصدر صفة مشتركة بين التركيبين في نحو: قتلته صبراً، " وليس كلّ مصدر وإنْ كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يُوضع هذا الموضع؛ لأنّه المصدر هَهُنا في موضع فاعل إذا كان حالاً" [7]، ثمّ يُقرن ملحظ الاستفهام بملحظ الموضعيّة، فيقول:" واعلم أنّ هذا الباب أتاه النصب كما أتى الباب الأوّل – يعني باب المفعول له – ولكنّ هذا جواب لقوله: كيف لقيته؟ كما كان الأوّل جواباً لقوله لِمَه؟ "[8].

ومثّله وصفه بنية تركيب المصادر المؤكدة لنفسها ولغيرها، في نحو:(له عليّ ألف درهم عرفاً) قال:" لأنّه ليس في معنى كيف، ولا لِمَ "[9]، ويُوضح السيرافي (ت 368 هـ) كلام سيبويه هذا بقولهم:" اي ليس بحال، ولا لِمَ يعني يعني ليس بمفعول له؛ لأنّ الحال جواب كيف، والمفعول له جواب لِمَ "[10].

والربط بين الموضع والوظيفة النّحويّة، وسيلة وصفيّة يتخذها سيبويه في تحليل بنية التراكيب النّحوية في مواضع متعددة من كتابه ومن ذلك قوله:" وليس كلّ موضع تدخل فيه الفاء يَحسُن فيه الجزاء"[11].

ويوافق الدّرس اللّغوي الحديث سيبويه في أنّ الموضعيّة وسيلة الكشف عن العلاقات، الّتي تربط أجزاء الجملة الواحدة، ويقرن (كارتر) بين تقديرات سيبويه وما يذهب إليه (بلومفيلد) في "أنّ تقريراتالمواضع الّتي يمكن أنْ

---

[1]– الكتاب، 274/1.

[2]– الكتاب، 367/1.

[3]– السابق نفسه،

[4]– السابق نفسه.

[5]– الكتاب،367/1.

[6]– الكتاب، 369/1.

[7]– الكتاب، 370/1.

[8]– الكتاب، 372/1.

[9]– الكتاب، 383/1.

[10]– شرح السيرافي على هامش الكتاب، 383/1.

[11]– الكتاب، 96/3.

تظهر فيها الصيغة هي وظائفها"[1]، ومن القرائن المعنويّة الأخرى الّتي هي قيد على قرينة الإسناد (النسبة) وهي:" قيد قيد عام علاقته الإسناد، أو ما وقع في نطاقها أيضاً، وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية"[2].

وتدخل ضمن هذه القرينة المعنوية (حروف الجرّ والإضافة)، قال سيبويه:" وأمّا الباء وما أشبهها فليست بظروف ولا أسماء، ولكنها يُضاف بها إلى الاسم ما قبله أو ما بعده... وإذا قلت: مررت بزيد، فإنّما أضفت المرور إلى زيد بالباء"[3]، ويقول السيرافي:" معنى هذا أنّ حروف الجرّ تصرف الفعل الّذي هي صلته إلى الاسم المجرور لها، ومعنى إضافتها الفعل ضمّها إياه وإيصاله إلى الاسم، كقولك: رغب في زيد، وقمت إلى عمر، فـ(في) أوصلت إلى زيد الرغبة، وأوصلت القيام إلى عمرو"[4]، والنسبة في الإضافة تكون" بين المتضايفين الواقعين في نطاق الإسناد" [5]، وقد وقد حرص سيبويه على التفريق بين النسبة الّتي يفيدها حرف النسبة والّتي تفيدها الإضافة، قال:" والجرّ إنّما يكون في كلّ اسم مضاف إليه، واعلم أنّ المضاف إليه ينجرّ بثلاثة أشياء، بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً"[6].

القرائن اللّفظيّة:

تتضافر القرائن المعنويّة مع القرائن اللّفظيّة في بيان دلالات التراكيب النّحويّة، ومن المعلوم أنّ هذه القرائن ذات وظيفة سياقية تبرز أهميتها في التركيب، وإذا استثنينا الوظيفة السياقية لعلاقات أجزاء الكلام، فليست لهذه الأجزاء خارج نظام التركيب من أهمية سوى كونها مفردات معجمية ذات خواص دلالية متعلقة بالمعجم، وتكتسب وظيفتها من خلال العلاقات النّحويّة الّتي تضفي عليها سمات نحوية سياقية مميزة، حيث تخضع لقوانين التصنيف الجزئي الدقيق، وقوانين الانتقاء.

والمنهج الّذي اتّبعه سيبويه في بحثه اللّغوي، كان يحتمّ عليه إيلاء العناية الكافية بالقرائن المعنوية، والقرائن اللّفظيّة، وهي في جملتها عناصر تحليلية تخصّ أساساً دراسة بنية التراكيب النّحْوية شكلاً ودلالة، وقد حدّد الدكتور تمام حسان القرائن اللّفظيّة على النحو الآتي:" العلامة الإعرابية، الرتبة، الصيغة، المطابقة، الربط، التّضام، الأداة، النغمة"[7]، وذكر هذه القرائن جميعاً في موضع واحد، وكان الأجدر به أنْ يدرسها موزعة على قواعد وصف التّركيب النّحْوي، فالموقع الطبيعي لدراسة الصيغة في المنهج الوصفي يكون ضمن القواعد الاستبدالية في المنهج النّحْوي لتوكيد العلاقة بين المنهجين الصّرفي والنّحْوي، والرتبة موضوع تختص به القواعد التحويليّة في المنهج النّحْوي، ليظهر من خلاله الموقع الوظيفي للوحدات النّحْويّة عندما تتبادل مواقعها وتتوزع وظيفة الأداة بين القرينة المعنويّة (التبعية) وقرينتي (الربط والتّضام) في القرائن اللّفظية.

إنّ هذا التوزيع الطبيعي للقرائن اللّفظيّة في السياق يحقق الهدف، الّذي أسعى إليه في دراسة المنهج، الّذي سار عليه سيبويه في وصف التراكيب النّحْويّة، وتحليل بنيتها، وعلى هذا فإنّ دراستي للقرائن اللّفظيّة في كتاب سيبويه

---

[1]- نظرية النّحو العربي، 39، د. نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980م.

[2]- اللّغة العربيّة معناها ومبناها، 201.

[3]- الكتاب،420/1- 421.

[4]- شرح السيرافي على هامش الكتاب، 421/1.

[5]- اللّغة العربيّة معناها ومبناها،203.

[6]- الكتاب، 420/1.

[7]- اللّغة العربيّة معناها مبناها، 205.

تقتصر على بيان القرائن الّتي تتفق مع هذا الموضع من البحث في العلاقات النّحْويّة، وهي: العلامة الإعرابيّة، والمطابقة، والرّبط، والتّضام، والتنغيم.

ومن القرائن التّبعية وهي قرائن معنوية عامة تندرج تحتها أربع قرائن هي النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل، وهذه القرائن المعنوية تتضافر معها قرائن لفظية أخرى أشهرها: المطابقة بين التابع والمتبوع، والعلاقة الإعرابية، كما أنّ هناك قرينة أخرى توجد فيها جميعاً هي الرتبة، إذ رتبة التابع هي التأخير عن المتبوع دائماً أيّاً كانً نوعهما.[1]

وتحدث سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه عن هذه القرينة، وبيّن شروطها، فذكر البدل بأنواعه [2]، والعطف وحروفه[3]، والنعت[4]، والتوكيد[5] بأنواعها.

العلامة الإعرابيّة: يرى المنهج الحديث انّ البنيّة الأساسية للتركيب النّحْوي تتألف من الأصوات الّتي يرتبط بعطها ببعض على وفق نظام من العلاقات، وهذا يعني وجود علاقة قوية بين أصوات اللّغة والنظام النّحْوي، وأنّ الفصل بين الأصوات والتركيب النّحْوي أمرٌ غير جائز؛ لأنّ النّحْو نظام من الأصول الّتي تربط بين الأصوات والمعاني، وتبرز أهمية الأصوات اللّغوية عند استبدال صوت بآخر أو إضافة صوت أو حذفه ممّا ينجم عنه تغيير في هيئة التركيب النّحْوي، ويتبعه تغيير دلالي.

ومن الخصائص الّتي تنفرد بها اللّغة العربيّة (العلامات الإعرابية)، وهي التغييرات الصّوتيّة، الّتي تطرأ على أواخر الكلم وتعبر عن العلاقات القائمة بين أجزاء التركيب النّحْوي، إذ تؤدي "العلاقات الموقعية والمميزات الحركية في البنية السطحيّة للجمل العربية دوراً مُقرّراً في تعيين المعنى"[6] .

وهي ظاهرة موجودة في اللّغة العربيّة منذ أقدم العصور، ونشأت نشأة طبيعية أملتها خصائص العربيّة، يقول برولكمان:" لقد احتفظت العربيّة القديمة بحالات الإعراب الثلاث الرئيسة سالمة" [7] واهتدى إليها النّحاة العرب عن طريق طريق الاستقراء، وادركوا أهميتها في التفريق الدلالي بين التّراكيب النّحْويّة، وأدرك سيبويه في سياق منهجه قيمة هذه القرينة اللّفظية، فاستعان بها في تحليل بنيّة التراكيب النّحْوية وبيّن أثرها في تحليل دلالة التركيب النّحْوية، بعد أنْ فطن إلى العلاقة القائمة بين أصوات معيّنة ودلالات معيّنة، ونقف في الكتاب على أمثلة ربط فيها الصوت بالدلالة، ومن ذلك قوله:" ومثل ذلك: (مررت برجلٍ رجلٍ أبوه) إذا أردت معنى أنّه كامل... وقد تقوله على غير هذا المعنى، تقول: (مررت برجلٍ رجلٌ أبوه) تريد رجلاً واحداً لا أكثر من ذلك " [8]، ومثل ذلك قوله في تمييز صوت الرفع في جملة (له علمٌ عِلمُ الفقهاء) من صوت النصب في جملة (له علمٌ عِلمَ الفقهاء)،" وإنّما كان الرفع في هذا الوجه، لأنّ هذه خصالٌ تذكرها في الرجل كالحلم والعقل والفضل، ولم تردْ أنْ تخبر بأنّك مررت برجل في حال تعلّم ولا تفهّم، ولكنّك أردْت أنْ تذكر الرجل بفضل فيه، وأنْ تجعل ذلك خصلةً قد استكملها كقولك: له حَسبٌ حَسَبُ الصالحين، لأنّ هذه الأشياء وما يُشبهها صارت تحليةً عند الناس وعلامات... وإنْ شئت نصبت فقلت: له علمٌ عِلمَ الفقهاء، كأنّك مررت به في حال

---

[1]- ينظر اللغة العربيّة معناها ومبناها، 203- 204.

[2]- الكتاب، 150/1- 158- 430، 14/2- 17- 341، 8/3.

[3]- الكتاب، 169/1- 182- 191، 8/2- 144- 377، 122/3.

[4]- الكتاب، 421/1- 437، 33/2- 35- 120- 159- 3237- 385.

[5]- 11/2- 12- 60- 146- 148- 351- 359- 378، 172/3- 202- 203- 502.

[6]- تشومسكي والثورة اللّغويّة، 140-141.

[7]- فقه اللّغات السامية، 18.

[8]- الكتاب، 29/2.

تعلّم وتفقّه، وكأنّه لم يستكمل أنْ يُقال له عالمٌ" [1]، فإنّ علم بالرفع دلالة على معنى ثبوت الصفة واستقرارها، وعلم بالنصب دلالة على معنى تجدد الصفة وحدوثها[2]، أي أنّ في صوت الرفع معنى ليس في صوت النصب،" ولم يجزْ لك لك أنْ تجعل المنصوب بمنزلة المرفوع"[3].

وتبيّن لسيبويه أنّ للعلامة الأعرابيّة وظيفة أخرى، وهي التفريق بين زمن وآخر، فصوت النصب في جملة حسبتُه شتمني فأثبَ عليه، إشعار بأنّ الوثوب لم يقع بعد، وإذا كان الوثوب قد وقع فليس إلا الرفع،" وتقول: حَسِبْتُه شتمني فأثِبُ عليه، إذا لم يكن الوثوب واقعاً، ومعناه أنْ لو شتمتني لوثبتُ عليه، وإنْ كان الوثوب قد وقع فليس إلا الرفع"[4].

ومنه دلالة اسم الفاعل على الاستقبال إذا كان منوناً، وعلى المُضي بغير التنوين في نحو: هذا ضارب عبد الله، أيّ سيضربه، وهذا ضارب عبد الله، أيّ ضربه، قال سيبويه:" فإذا أخبَرَ أنّ الفعل وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتّة"[5]، وذكر سيبويه أنّ العلامة الأعرابيّة تُحدد وظيفة الكلمة في التركيب النّحْوي، قال:" وذلك قولك: ضرب عبد الله زيداً؛ ف(عبد الله) ارتفع هَهُنا كما ارتفع في ذهبَ، وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب، وانتصب (زيد) لأنّه مفعول تعدى إليه فعلُ الفاعل" [6]، فهذه العلامات هي وسائل إيحائية نشعر من خلالها بوظيفة الكلمة فهي:" ولا شك نموذج مثالي للترابط الإيحائي بين الإشكال الّذي يحصل في عقل المتكلم"[7].

فاهتمام سيبويه بالعلامات الصّوتيّة، الّذي تشمل العلامات الأعرابيّة، وأصوات البنيّة الداخلية للمفردة اللّغويّة نابع من نظرته إلى العلاقة القائمة بين النظام الصّوتي، والنظام الصّرفي، وهذه الحقيقة أكدها المنهج الوصفي الحديث الّذي يرى أنّ علم النّحو وعلم الصّوت سمتان مميزتان لبنية علم اللّغة، والعلاقة بينهما، علاقة داخلية، وعلى الباحث اللّغوي أنْ يوجه اهتمامه لهذه العلاقة.

المطابقة: قرينة لفظيّة لبيان العلاقة الناشئة بين أجزاء الكَلِم في السياق، وبها " تتوثق الصّلة بين أجزاء التركيب الّتي تتطلبها، وبدونها تتفكك العُرى، وتصبح الكلمات المتراصة منعزلة بعضها عن بعض، ويصبح المعنى عسير المنال"[8]، والتعليق السياقي يقتضي المطابقة بين أجزاء معينة في السياق في بعض النواحي الآتية:" العلامة الأعرابية، الشخص(التكلم، والخطاب، والغيبة)، العدد(الإفراد، والتثنية، والجمع)، الجنس (التذكير والتأنيث)، التعيين (التعريف والتنكير)" [9] وأما المطابقة بين أجزاء معينة في السياق سمة عامة في لُغات عديدة من لغات العالم في العدد والجنس، والشخص.

والمُلاحظ أنّ سيبويه اهتم في منهجه لدراسة التركيب النّحْوي، من جانبه الشّكلي بهذه القرينة اللّفظيّة، ومنها (العلامة الأعرابيّة) ويظهر ذلك جلياً في قوله:" وممّا يُختار فيه النصب لنصب الأوّل ويكون الحرف الّذي بين الأوّل

---

[1]– الكتاب، 361/1، 362.

[2]– ينظر معاني النّحو،38/1،33.

[3]– الكتاب، 331/1.

[4]– الكتاب، 36/3.

[5]– الكتاب، 1/ 171.

[6]– الكتاب،34/1.

[7]– علم اللّغة العام ، دي سوسير، 156.

[8]– اللّغة العربيّة معناها ومبناها، 213.

[9]– ينظر مناهج البحث في اللّغة،238، د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1979م.

والآخر بمنزلة الواو، والفاء، وثمّ، قولك: لقيت القوم كلّهم حتى عبد الله لقيته..."[1]، ومثله ما ذكره في البدل قوله:" فالبدل فالبدل أنْ تقول: ضُرِب عبدالله ظهره وبطنه"[2].

وبيّن المطابقة الجارية بين أجزاء الكَلِم في الشخص (التكلم، والخطاب، والغيبة)، وعقد لها باباً أسماه (باب علامات المضمرين المرفوعين)، ذكر فيه الضمائر بأنواعها، والمطابقة الحاصلة من حيث الشخص والعدد والنوع[3]. وكلامه عن الضمائر يوحي باستقصاء دقيق لكيفية استعمال العرب لها على وفق نظام متكامل يضفي عليها صفة الانسجام الحاصل بين استعمال الضمائر وطبيعة بناء التركيب العربي، ومن ذلك قوله:" اعلم أنّ المفعول الثاني قد تكون علامته إذا أُضمر في هذا الباب العلامة الّتي لا تقع (إيّا) موقعها وقد تكون علامته إذا أُضمر (أيا)، فأمّا علاقه الثاني الّتي لا تقع (إيّا) موقعها، فقولك: أعْطانيه، وأعطانيك، فهذا إذا بدأ المتكلم بنفسه، فإنْ بدأ بالمُخاطب قبل نفسه، فقال: أعطاكَني، أو بدأ بالغائب قبل نفسه؛ فقال: قد أعطاهوني، فهو قبيح لا يتكلم به العرب، ولكن النّحْويين قاسوه، وإنّما قبيح عند العرب كراهية أنْ يبدأ المتكلّم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب، ولكنة تقول: أعطاك إياي، وأعطاه إياي، فهذا كلام العرب"[4].

وتحدث عن المطابقة في العدد: (الأفراد، والتثنية، والجمع) بين أجزاء الكلم في السياق بقوله:" واعلم أنّ التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامةً للفاعلين لحقتها ألف ونون، ولم تكن الألف حرف الإعراب، لأنّك لم تُرد أنْ تُثني (يَفْعل) هذا البناء؛ فتضم إليه يفعل آخر" [5]، وكلامه واضح من أنّه لا يقصد بهذه التثنية أو الجمع تثنية الفعل كما يُثنى الاسم ولا يُجمع كما يُجمع الاسم، لأنّ الفعل لا يُثنى ولا يُجمع بل إنّما يُراد بـ(الألف) أنْ تكون دليلاً على أنّ المسند إليه مُثنى وبـ(الواو) على أنّ المسند إليه جمع[6].

وذكر المطابقة العددية بين الصفة والموصوف في النعت السببي بقوله:" قال الخليل رحمه الله: فإنْ ثنيت أو جمعت فإنّ الأحسن أنْ تقول مررت برجل قُريشيان أبواه، ومررت برجل كَهْلون أصحابه تجعله اسماً بمنزلة قولك: مررت برجل خَزٍّ صُفّتُه"[7].

وليست المطابقة في الجنس (التذكير والتأنيث) بأقل أهميّة من سابقتها لذلك أدرجها سيبويه ضمن تحليله الشّكلي لوصف العلاقات اللّفظيّة في التركيب النّحْوي، ومن ذلك تأنيث الفعل لمطابقة الفاعل المؤنث، قال سيبويه:" وسمعنا من العرب من يقول ممّن يوثق به: اجتمعت أهل اليمامة، لأنّه يقول في كلامه اجتمعت اليمامة، فأنّث الفعل في اللّفظ إذا جعله في اللّفظ لليمامة، فتُرك اللّفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام"[8].

---

[1]- الكتاب،96/1.

[2]- الكتاب، 158/1.

[3]- ينظر الكتاب، 350/2، 352.

[4]- الكتاب 363/2، 364.

[5]- الكتاب،19/1.

[6]- يُنظر إسناد الفعل،ص67،رسمية محمد المياح.

[7]- الكتاب، 41/2.

[8]- الكتاب، 53/1.

والمطابقة بين ضمير الفاعل المتصل ومرجعه واجبة في النوع، كما هي واجبة في العدد، وقد وضح سيبويه هذه الحقيقة بقوله:" فإنْ بدأت بالاسم قلت: نِساؤك قُلن ذاك، كما قلت: قومك قالوا ذاك، وتقول: جاريتاك قالتا، كما تقول: أخواك قالا، لأنّ في قُلن وقالتا إضماراً، كما كان في قالا وقالوا"[1].

إنّ اهتمام سيبويه بظاهرة التطابق، وكونها قرينة لفظية، تظهر وظيفتها جليّة في السياق، يكشف عن حقيقة منهجه المتوافق مع الدراسة اللّغوية الحديثة الّتي تتخذ من المطابقة وسيلة في التحليل الشّكلي للتراكيب النّحْوية.

الربط:سمة غالبة للتركيب النّحْويّ في اللّغة العربيّة، وقرينة تربط بين أجزاء الكلم في السياق، ووسائل الربط في العربيّة متعددة، ومتنوعة، الأمر الّذي حمل بعض الباحثين على القول:" لا نغالي

حين نقرر أنّ اللّغة العربيّة لغة الوصل، ففيها من أدوات الرّبط ما لا تكاد تراه في غيرها"[2]

ويطلق سيبويه تسمية التعليق للدلالة على وسيلة الرّبط، وينقل جواب الخليل عن سؤاله عن الرّبط بـ(إذا) الفجائية في قوله تعالى:{ وإنْ تُصبْهم سَيئة بما قدّمت أيديهم إذا هم يقنطون} [3]. "هذا الكلام معلق بالكلام الأوّل كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأوّل"[4].

والربط في العربيّة نوعان: الربط المعنوي، والربط اللّفظي، أما الربط المعنوي فيكون في الإسناد لربط الفاعل بفعله، والخبر المفرد بالمبتدأ، فلا حاجة للإسناد إلى رابط لفظي لأنّ اتخاذ المسند بالمسند إليه أقوى من أي رابط.

وسأتناول هنا جانباً من الأمثلة الّتي تخص الرّبط اللّفظي، الّذي أشار إليه سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه، فمن الرّبط بالاسم الربط بالضمير قوله:" فإنْ قلت: زيدكم مرة رأيت؟ فهو ضعيف؛ إلا أنْ تُدخل الهاء..."[5]، ويدلّ ويدلّ كلام سيبويه على حسه اللّغوي العميق بنظام الجملة العربيّة وأسس العلاقة القائمة بين أجزاء هذا النظام، وأنّ الجملة العربيّة بحاجة إلى الربط، الّذي هو جزء من هذه العلاقة، ولولا الربط لأصاب الكلام الضّعف والغموض، فليست اللّغة " في حقيقة أمرها إلا نظاماً من الكلمات الّتي ارتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً تحتمه قوانين معينة لكل لغة"[6].

ومن الربط بالحرف، الربط بالفاء الواقعة في جواب الشرط، فذهب سيبويه: أنّه لا يكون جواب الجزاء إلاّبـ(فعل) أو بـ(الفاء)، وذكر ربط الجواب بالفاء في قوله: " وأمّا الجواب بالفاء فقولك: إنْ تأتني فأنا صاحبك"[7].

ومنه الربط بحرف الشّرط (إنْ) وهو يدخل على جملتين فعليتين، وإنّ دخول هذه الأداة تجعل إحدى الجملتين شرطاً والأخرى جواباً، وإنّ عمل إنْ الشّرطية في ربط جملة الجواب بالشّرط، لا يتحقق إلا إذا كان جواب الشّرط على الأصل، أي فعلاً، وذهب سيبويه إلى أنّ الأداة عملت في الشّرط، وأنّ الأداة والشّرط معاً عَملا في الجواب، قال:" واعلم أنّ حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قَبله، وزعم الخليل أنّك إذا قلت: إنّ تأتني

---

[1]– الكتاب،37/2، 38.

[2]– من أسرار اللّغة، 327، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصريّة، ط5، القاهرة 1975م.

[3]– الروم، 36.

[4]– الكتاب، 36/1.

[5]– الكتاب، 127/1.

[6]– من أسرار اللّغة،295.

[7]– ينظر الكتاب، 63،64/3.

آتِك، فـ(آتِك) انجزمت بـ(إنْ تأتني) كما تنجزم إذا كانت جواباً للأمر حين قلت: إئتني آتِك" [1]، وفي الكتاب مواضع أُخر فيها بيان لأثر ربط أجزاء الكلم بعضها ببعض بالحرف"[2].

يتضح ممّا سبق أنّ الربط عنصر أساسيٌّ لإضفاء سمة التماسك الشّكلي للكلام، وهو مبدأ يؤكده المنهج اللّغوي الحديث[3].

التّضام:

المراد بالتّضام أنْ تستلزم وحدة نحويّة في التركيب ظهور وحدة نحْوية أخرى، وهو وسيلة شكليّة لوصف بنية التراكيب النّحْوية، وتحليل بنيتها، ذلك أنّ أجزاء الجملة الواحدة تحتاج بعضها إلى بعض في علاقات اعتمادية وتعرف هذه الوسيلة في الدّرس اللّغوي الحديث بـ(قواعد الحالات المتناهية)، وهي القواعد الّتي تحدد العلاقة " بين خُطى متعددة، كلّ خطوة منها تعتمد على الخطوة الّتي تليها" [4]، كاعتماد الفعل على الفاعل في الجملة الفعليّة، واعتماد المبتدأ المبتدأ على الخبر في الجملة الأسميّة، واعتماد حرف الجرّ على المجرور، والمضاف على المضاف إليه، فهذه العلاقات الّتي تعرف بـ(التّضام) تكاد تكون شائعة في معظم لغات العالم.

وذهب سيبويه في سياق منهجه في التحليل الشّكلي للتراكيب اللّغويّة وبيان العلاقات اللّفظيّة القائمة على أساس الاعتماد إلى وصف التّضام الإلزامي الحاصل بين بعض الوحدات النّحْويّة، بأنّ الواحدة منها متممة للأخرى، ومن ذلك التّضام الحاصل بين الصفة والموصول، قال:" وذلك أنّك لو احتجت إلى أنْ تنعت فقلت: مررت بزيد، وأنت تريد الأحمر، وهو لا يُعرف حتى تقول الأحمر، لم يكن تم الاسم فهو يجري منعوتاً مجرى مررت بزيد، إذا كان يُعرف وحده، فصار الأحمر كأنّه من صلته"[5].

ومنه التّضام بين الصلة والموصول، قال في تفسيره لجملة أأخواك اللّذان رأيت؟" لأنّ رأيت صلة للّذين، وبه يتم الاسم، فكأنك قلت: أأخووك صاحبانا"[6].

ومثله التّضام بين الجار والمجرور، وقد جاء في قوله:" لأنّه قبيح أنْ تفصل بين الجار والمجرور، لأنّ المجرور داخل في الجار، فصارا كأنّهما كلمة واحدة"[7].

والتّضام لازم بين المضاف والمضاف إليه، قال:" وتقول: غلام من تضرب أضربْه، لأنّ ما يُضاف إلى مَنْ بمنزلة مَنْ" [8]، وقوله:" كما يُضم المضاف إليه إلى المضاف" [9] وربط في هذا المجال بين قرينة التّضام واختصاص الأدوات، فمن الأدوات ما تختص بالأفعال، ولا يجوز أنْ يليها الاسم، قال:" وذلك أنّ من الحروف حروفاً لا يذكر بعدها إلا الفعل"[10].

---

[1]- الكتاب، 62/3، 63.

[2]- الكتاب، 104/3 – 109.

[3]- يُنظر اللّغة والمعنى والسياق، 219- 220، (جون لاينز) ترجمة عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1981م.

[4]- جوانب من نظرية النّحو، 9، (تسومسكي)، ترجمة مرتضى سعيد باقر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة البصرة، 1986

[5]- الكتاب، 88/1.

[6]- الكتاب، 128/1.

[7]- الكتاب، 164/2.

[8]- الكتاب، 82/3.

[9]- الكتاب، 268/4.

[10]- الكتاب، 98/1.

وذكر أنّ ممّا لا يليه إلا الفعل: (قد، وسوف، ولمّا) ونحوهنّ، ولو دخلت هذه الحروف على الأسماء اختل نظام الجملة العربيّة، قال:" ولو قلت: سوف زيداً أضرب، لم يَحسن، أو قد زيداً لقيت لم يحسن" [1]، وكذلك الأدوات المختصة بالأسماء لا يجوز أنْ يليها الفعل، قال: كما لا يجوز أنْ تفصل بين الاسم وبين إنّ وأخواتها بفعل"[2].

والملاحظ أنّ سيبويه يهدف من خلال بحثه عن التّضام تحليل العلاقات الشّكلية بين أجزاء الكلم، والكشف عن طبيعة ائتلاف أجزاء الجملة الواحدة فيما بينها لحصول الفهم، وهذا الهدف هو ما يسعى إليه المنهج الحديث، الّذي يذهب إلى أنّ فهم الجملة إنّما يتمّ عن طريق العلاقات الّتي تربط بين أجزاءها وتبين لسيبويه أنّ نظام الجملة العربيّة لا يبيح الفصل بين الأجزاء المؤتلفة ضمن التّضام.

التنغيم:

يدخل التنغيم في إطار التحليل الشّكلي للعلاقات الّتي تربط بين أجزاء الكلم، فهو سمة مميزة للجمل المتشابهة في الشّكل والمتباينة في الدلالة.

وتنبه سيبويه في منهجه إلى أثر هذه القرينة اللّفظية في تحليل العلاقات الشّكليّة بين الوحدات اللّغوية في السياق، وبين وظيفته النّحْوية في تفسير دلالات التراكيب، وفي الانتقال من باب نحْوي إلى أخر بارتفاع درجة التنغيم وانخفاضها في أثناء النطق بالجملة، إذ يؤدي التنغيم في اللّغة العربيّة وظيفة نحوية مهمة" يستعمل للتفريق بين المعاني المختلفة للجملة الواحدة"[3]، قال سيبويه في تحليل لبيت جرير[4]:

أعبداً حلّ في شُعبى غريباً ألؤما لا أبا لك واغترابا

" وأما عبداً فيكون على ضربين: إنْ شئت على النداء، وإنْ شئت على قوله: أتفتخر عبداً، ثمّ حذف الفعل" [5]، فطبيعة النغمة الصّوتيّة هي الّتي تنقل الكلام من النداء إلى الاستفهام، ومنه" وقد تقول: تالله! وفيه معنى التعجب" [6]، والمعروف أنّ تالله أسلوب يفيد القسم والتوكيد غير أنّ النغمة الصّوتيّة تنقلها إلى باب نحْوي آخر هو التعجب، ولا يمكن أنْ يظهر ذلك إلا في اللّغة المنطوقة، ومثله جملة (ما أنت وعبد الله) فهي تفيد التحقير والتعظيم تبعاً للنغمة، الّتي تقال بها الجملة، قال سيبويه:" كأنّك قلت: ما أنت وعبد الله، وأنت تريد أنْ تحقّر أمره أو ترفع أمره"[7].

وتبيّن لنا من خلال الأمثلة، الّتي سبقت الإشارة إليها كيف أنّ سيبويه جعل التنغيم مَلحظاً وصفياً في تحديد الدلالات، الّتي تتضمنها الجملة الواحدة، ولعل الصورة تبدو أوضح في جملة: (ما أتاك رجل) إذ يمكن التعبير بها عن العدد، والجنس، والنوع من خلال تباين النغمة، الّتي تنسجم مع الغرض الّذي يريد المتكلم إبلاغه للسامع، قال سيبويه:" يقول الرجل: أتاني رجل،يريد واحداً في العدد لا اثنين، فيقال: ما أتاك رجل، أي أتاك أكثر من ذلك، أو يقول: أتاني رجل لا امرأة، فيقال: ما أتاك رجل، أي امرأة أتتك، ويقول: أتاني في اليوم رجل، أي في قوته ونفاذه،، فتقول: ما أتاك رجل، أي أتاك الضعفاء" [8]فبالنغمة المستوية تدلّ الجملة على العدد؛ لأنّ الصّوت يستقر فوق إحدى درجات التنغيم،

---

[1]- الكتاب، 98/1.

[2]- الكتاب،110/3.

[3]- علم اللّغة بين التراث والمعاصرة،42ن عاطف مدكور، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1987م.

[4]- ديوان جرير،62، المطبعة العلميّة، مصر،1313هـ.

[5]- الكتاب،339/1.

[6]- الكتاب،497/3.

[7]- الكتاب، 301/1.

[8]- الكتاب، 55/1.

وهذه النغمة لا تُظهر أي إحساس من نحو السخرية أو التلهف أو الشعور بالمودة أو الانزعاج، ولدلالة الجملة على الجنس فإنّ النغمة تبدأ بالصعود من (أتاك) لتستقر على (رجل)، وعندما تتركز النغمة على كلمة رجل، وتهبط طبقة الصّوت بشكل ملحوظ، فإنّ الدلالة توحي بتحديد النوع[1].

وربط سيبويه بين قرينة التنغيم والتّعبير عن تباين زمن الجملة الواحدة، قال:" وإذا قال: هو يفعل أي هو في حال فِعْل، فإنّ نفيه ما يَفْعُل، وإذا قال: هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعاً، فنفيه لا يفعل"[2]، فالنغمة المستوية تكون الإخبار الإخبار عن حال الفعل، وبالنغمة الصاعدة تدلّ الجملة على عدم وقوع الفعل.

إنّ دراسة ظاهرة التنغيم في كتاب سيبويه تثبت أسبقية منهجه وصحة توجهاته في وضع نظرية لغويّة متكاملة، وفي إطار هذا الفهم الصائب للغة كان ينظر إلى القرائن المعنوية واللّفظية على أنّها نظام يتحكم في العلاقات القائمة بين أجزاء التراكيب النّحْوية.

قواعد الاستبدال: (قواعد الوصف البنيوي):

يبحث المنهج الوصفي الشّكلي عن علاقة أخرى تربط بين أجزاء وحدات التركيب، وهي (العلاقة الاعتمادية)، وتعني هذه العلاقة" أنّ ظهور بعض أجزاء الكلم يعتمد على ظهور أجزاء أخرى، أو يكون سبباً في ظهور أجزاء أخرى"[3]، وتُعرف هذه العلاقة في المنهج الوصفي الحديث بـ(علاقة الانتقاء)، فظهور الفعل يقتضي ظهور الفاعل، والمبتدأ يقتضي ظهور الخبر، وحرف الجرّ يقتضي ظهور الاسم المجرور.

ويستند المنهج الوصفي الشّكلي إلى مبدأ أخر وهو (قاعدة الاستبدال)، إذ يتسم " إدراج المفردات المعجمية المناسبة مكان الأصناف النّحْوية، الّتي تنتمي إليها"[4]، وقاعدة الاستبدال هذه الّتي اتخذها المنهج الوصفي الشّكلي سبيلاً سبيلاً لوصف التّراكيب النّحْوية، وتحليلها تحقق هدفين أساسيين:

أولهما: توليد جمل جديدة في اللّغة تعبر عنى القدرة اللّغويّة لمتكلم اللّغة.

والآخر: تصنيف أجزاء الكلام اعتماداً على موقعها في السياق الكلامي، وإمكانية استبدال وحدة نحوية أخرى.

وقد استفاد تشومسكي من قاعدة الاستبدال بعد أنْ طوّرها في نظريته النّحْويّة المعروفة بـ(القواعد التوليدية التّحويلية)، غيرأنّه اعتمد في تحليل الجملة إلى مكوناتها المباشرة على وفق طريقة (التخطيط الشجري)، والّتي تظهر ضمن العلاقات القائمة بين أجزاء الجملة، والصنف الّذي ينتمي إليه كلّ جزء، ويُستبدل كلّ عنصر نحْوي بآخر في ضوء التماثل الشكلي والوظيفي، أو التماثل الوظيفي لتوليد جمل جديدة في اللّغة تعبر عن القدرة اللّغويّة لمتكلم اللّغة، إنّ لقاعدة الاستبدال جذوراً عميقة في كتاب سيبويه، إذ استند أليها في منهجه لتحليل التراكيب النّحْوية ووصف بنيتها، وعلى النحو الّذي سأبينه.

قواعد الاستبدال في كتاب سيبويه:

اعتمد سيبويه على القاعدة الشكلية في وصف التراكيب النّحْويّة، إذ كان يتلمس الأبعاد الداخلية للعلاقات النّحْوية بين أجزاء التركيب، الّتي يمكن استبدالها بغيرها، وكان يريد من وراء ذلك التوصل إلى النظام الذهني لدى متكلم اللّغة، فقد تبين له من خلال الملاحظة الدقيقة لخصائص التركيب إمكانية استبدال المكونات النّحْوية المتشابهة في

---

[1]– ينظر في نحْو اللّغة وتراكيبها، 309.

[2] – الكتاب، 113/3.

[3]– جوانب من نظرية الّنحو، 89، 105.

[4]– السابق، 9.

التصنيف والوظيفة بعضها ببعض في السياق، ومن ذلك ما ذكره في (باب الأفعال الّتي تُستعمل وتُلغى) إذ يقول:" فإنْ جاءت مُستعملة فهي بمنزلة (رأيت) و (ضَربت) و (أعطيت) في الإعمال والبناء على الأوّل في الخبر والاستفهام وفي كلّ شيء وذلك قولك: أظنّ زيداً منطلقاً وأظنّ عمراً ذاهباً.."[1].

وإذا وصفنا بنية الجملة بموجب (قانون التصنيف الجزئي الدقيق) وجدنا أنّه تتألف من المكونات الصنفية الآتية:

(مكوّن فعلي + مكوّن اسمي– اسم علم، حي، عاقل– + مكوّن اسمي– اسم فاعل)، والمكوّنات الصنفية هذه خاضعة لعلاقات سياقية تفرض عليها سمات نحوية وهي:

(فعل متعدّ+ مفعول به أول منصوب+ مفعول به ثان منصوب)، وتخضع هذه المكوّنات لعلاقات الانتقاء، فالفعل المتعدّي (أظنّ) بحاجة إلى فاعل ومفعولي به.

وظهر لسيبويه أنّ مكوّنات صنفية مماثلة لـ(زيداً) أو لـ(منطلقاً) يمكن استعارتها من المعجم وإحلالها محلّ المكوّنين السابقين، وتخضع للعلاقات نفسها إلى جانب اكتسابها السّمات النّحْوية للمكوّنين في نحو: عمراً، وذاهباً.

واستناداً إلى القوانين نفسها استبدل سيبويه (عمراً) بـ(زيداً) و (زعمت) بـ(أظنّ)، و (أباك) بـ(أخاك)، في قوله:" وزيداً أظنّ أخاك، وعمراً زعمت أباك"[2]، ومنه قوله:" وممّا ينتصب لأنّه حال وقع فيه أمر، قول العرب: هو رجل صدق معلوماً ذاك، وهو رجل صدق معروفاً ذاك" [3]، إذ وجد التماثل الكامل بين معلوماً ومعروفاً، من حيث الشكل والوظيفة، وحمله ذلك على إحلال معروف موضع معلوم؛ ولأنّ قواعد الاستبدال وسيلة شكلية بارعة في وصف بنية التراكيب النّحْويّة، وتحليل مكوّناتها، وتوليد جمل جديدة تعبر عن قابلية متكلم اللّغة حظيت بنصيب وافر من كتاب سيبويه[4]. وهيأت له طريقة التّحليل إلى المكوّنات المباشرة، السبيل إلى التعرف على الوحدات الصّرفيّة (المورفيمات) وهي أصغر المكوّنات في الوحدة اللّغوية الكبرى، الّتي تلحق الأسماء، أو الأفعال، وليست جزءاً منها، نحو: (أل، وقد، والسين، وسوف)، قال عن (أل):"إنّما هما حرف بمنزلة قولك: قد وسوف" [5]، وقال في موضع آخر جاعلاً السين وسوف بمنزلة (أل) : "وتقول: سَيَفْعَلُ ذلك، وسوف يَفْعَلُ ذلك، فتلحقها هذين الحرفين كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة"[6].

والمنهج الوصفي الشّكلي يعتمد هو الآخر على تحليل أجزاء الجملة إلى مكوّناتها المباشرة، بدءاً بالوحدة اللّغويّة الكبرى انتهاءً بأصغر وحدة لغوية، وكان سيبويه يمتحن الوحدات النّحْوية على غرار ما هو معروف الآن في المنهج الوصفي الشّكلي التوزيع، وهي قاعدة استبدالية بوحدة لغوية أخرى، ويتم الاستبدال بين وحدة لغوية وأخرى عند تطابقها في السمات الشّكلية أو الوظيفيّة، وقد تنبه سيبويه إلى هذا المبدأ، وأخذ به في تصنيف أقسام الكلام، إذ وجد على سبيل المثال أنّ: الرجل، والقوم، والناس، ينتسبون إلى الاسم عند التصنيف لإمكانية دخول (أل) عليها، وعبارته: " والحرفُ الّذي تُعرّف به الأسماء هو الحرف الّذي في قولك: القوم، والرجل، والنّاس"[7].

---

[1]– الكتاب،119/1.

[2]– السابق، نفسه.

[3]– الكتاب،92/2.

[4]– ينظر على سبيل المثال الكتاب: 153/1–154–316، 128/2–132–194، 130/3–169–170–171–182، ونحوها كثير.

[5]– الكتاب،147/4.

[6]– الكتاب،14/1.

[7]– ينظر الكتاب،147/4.

وعوّل على قاعدة التوزيع في الربط بين الاختصاص والعمل، إذ وجد أنّ من الحروف ما يختص بالأسماء، ومنها ما يحتص بالأفعال، فقام بتصنيفها في ضوء ذلك، ولم يُجِزْ الفصل بين الحرف وما يختص به [1]، وهو [2]مبدأ توزيعي.

2- الاستبدال والتماثل الوظيفي:

يتطلب الوصف النّحْوي تحليل التراكيب بطريقة مفصلة بغية استقرار أصولٍ؛ لتصبح حقائق أساسيّة تعين الباحث على الكشف عن الخواص الكامنة في اللّغة، ولعل منهج سيبويه القائم على التحليل الدقيق لبنية التركيب، قد حقق نظرية نحْوية أعطت وصفاً صحيحاً لهذا الفهم، إذ تبيّن له من خلال التّحليل أنّ مكوّنات نحْويّة معينة تقوم بوظائف متشابهة في السياق، وتخضع للعلاقات النّحْويّة القائمة بين أجزاء التراكيب على الرغم من تباين أشكالها، وقد تحقق له ذلك عن طريق الاعتماد على المنهج الاستبدالي، الّذي يكشف عن وظيفة الوحدات النّحْويّة الّتي تظهر في مواقع معينة من الجملة، فالعلاقة الموضعية تتيح إمكانيّة إحلال الضمير (هو) محلّ اسم الإشارة (هذا) في جملة: (هذا عبدالله مُنطلقاً)، فيقال: (هو زيد معروفاً)، فالعلاقة الّتي تربط بين هذا وعبدالله علاقة إسناديّة، وعبارة سيبويه:" فالمبتدأ مسندٌ والمبني عليه مسند إليه" [3]، ولم يحدد المبتدأ بالاسم المعلوم، بل كلّ اسم يقع هذا الموقع ويُعرب إعرابه، قال:" فالمبتدأ كلّ اسم ابتدئ ليُبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع"[4].

وإمكانية الاستبدال هنا لا تعني التطابق الإعرابي بين المكوّنين النّحْويين، بل التطابق الدلالي هو الّذي يسمح بالاستبدال الموقعي، قال في موضع آخر من كتابه: " وقد يقع الشيء، وليس إعرابه كإعرابه، وذلك قولك: مررت برجل يقول ذاك، فيقول في موضع قائل، وليس إعرابه كإعرابه"[5].

فالسياق النّحْوي هو الّذي يتحكم بالاستبدال، لأنّ يَفْعَل وفاعل خارج السياق، صنفان معجميان متباينان، وكان سيبويه حريصاً على التفريق بين (التّصنيف المعجمي) والتّصنيف القواعدي) ومن ذلك تأكيده إنّ الأوّل اسم عام، والثاني اسم خاص على الرغم من إمكانية إحلال أحدهما محلّ الآخر في السياق الوظيفي، قال: " ويكون أنْ تقول: هذا الرّجل، وأنت تريد كلّ ذكر تكلّم ومشى على رجلين فهو رجل، فإذا أراد أنْ يُخلص ذلك المعنى ويختصه ليُعرف من يُعنى بعينه وأمره، قال: زيد ونحوه"[6]، إنّ هذا التعمق في تصنيف الوحدات المعجميّة أخذ به المنهج الوصفي الوصفي الحديث، وطبقه تشومسكي في نظريته النّحْويّة[7]، ممّا ثبت ريادة سيبويه في مجال تطبيق هذا المنهج.

وتبيّن لسيبويه في هذا السياق إمكانية استبدال الأدوات النّحوية بعضها ببعض اعتماداً على التشابه الوظيفي والدلالي، ومن ذلك ما ذكره في إمكانية إحلال (غير) محلّ (إلا) لاشتراكهما في الوظيفة والدلالة، قال:" وكلّ موضع جاز فيه الاستثناء بـ(إلا) جاز بغير، وجرى مجرى الاسم الّذي بعد (إلا) لأنّه اسم بمنزلته، وفيه معنى (إلا)"[8].

---

[1]- ينظر على سبيل المثال، الكتاب، 98/1، 97/2، 114/3.

[2]- ينظر: نظرية النّحْو العربي،32.

[3]- الكتاب، 78/2.

[4]- الكتاب،126/2.

[5]- الكتاب،132/2.

[6]- الكتاب، 94/2.

[7] ينظر جوانب من نظرية النّحْو، 106.

[8]- الكتاب، 343/2.

إنّ الوسائل الّتي يلجأ إليها سيبويه في وصف التّراكيب النّحْويّة، وتحليل بنيتها ومنها الاستبدال، إنّما يهدف من ورائها إلى تحقيق منهجه الوصفي، الّذي يصدرعن" دقة الحس، ودقة الفقه بأساليب العربيّة واستعمالاتها، ودلالاتها، ومن هنا كان كتاب سيبويه لا يُعلم العربيّة فحسب، بل يُعلم أيضاً أساليبها ودقائقها التّعبيرية"[1].

وإذا كان المنهج الوصفي الشكلي قد جرد اللّغة من أهم مظهرها وهي المعنى، فإنّ سيبويه قد أعطى هذا الجانب حقه وجعله معياراً في التّصنيف.

قواعد التّحويل:

يرتبط مصطلح قواعد التّحويل في المنهج الوصفي الحديث باسم العالم اللّغوي(تشومسكي) الّذي أكدّ أنّ العلاقات النّحوية قائمة على أساس دلالي [2]، وانتقد المنهج الوصفي الشّكلي لاستبعاده عنصر المعنى في دراسة التّراكيب النّحْوية بتأثير الاتجاه السلوكي في علم النفس، غير أنّ تشومسكي لم يهمل في نظريته النّحْوية المفاهيم الأساسيّة الّتي قام عليها المنهج الوصفي الشكلي ومنها: طريقة التّحليل إلى المؤلفات المباشرة، وقواعد الاستبدال، والتّوزيع، والانتقاء، وأدرج هذه المفاهيم ضمن المكوّن الأساسي لوصف بنية التّركيب النّحْوي واقترح في نظريته إضافة القواعد التّحويلية من تقديم وتأخير، وزيادة، وحّذف إلى الوصف البنيوي بعد ما وجد أنّ الاقتصار على المنهج الشكلي لا يكفي للإحاطة بوصف النظام اللّغوي عند متكلم اللّغة.

وأحاول هنا أنْ أقف على قواعد التّحويل الّتي أجراها سيبويه على التراكيب النّحْوية ضمن منهجه لتوكيد سبقه في وصف اللّغة على وفق منطق علمي صائب، ونظر وصفي دقيق.

قواعد التّحويل في كتاب سيبويه:

التقديم والتأخير: تؤدي اللّغة وظيفتها بترتيب المفردات وتركيبها، لتبلغ غايتها في الإفادة وهي الإفهام، لأنّ" العبارة تقوم منطقياً على ترتيب الكلمات، وإنّ هذا التّرتيب يعبر في آنٍ واحد عن حاصل الفكرة وتحليل القول مهما كانت اللّغة الّتي يتم فيها هذا الغرض"[3].

وأدرك سيبويه أنّ نظم الكلمات في التّركيب هو قوام النّحْو، لذلك أولى" مراعاة تأليف الكلام وحسن النظم القائم على توخي معاني النّحْو"[4].

فالتقديم والتأخير الذي يعرف في الدّرس اللّغوي الحديث بـ(التّحويل الموضعي) من سمات منهج سيبويه في كتابه، عوّل عليه في تحديد المستوى الدلالي للتركيب النّحوي، وهو عنده يحقق أغراضاً كثيرة أهمها: العناية والاهتمام، قوله:" كأنهم إنّما يقدمون الّذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإنْ كانا يُهمانهم ويعنيانهم" [5]، وأذكر لذلك على سبيل المثال، قوله في جملة: ضرب عبد الله زيداً، فـ " عبد الله ارتفع ههنا...وشغلت به ضرب... وانتصب (زيدٌ) لأنّه مفعول به تعدى إليه فعل الفاعل"[6]، وتبيّن من النصّ أنّه حلّل الجملة إلى مكوناتها الأساسية على غرار ماهو شائع في المنهج الوصفي الحديث، فالمكوّنات الصنفيّة، وهي: الفعل (ضرب) والإسمان عبد الله، وزيد، يضفي السياق عليها

---

[1] – المدارس النّحْوية، د. شوقي ضيف، 77، دار المعارف بمصر، ط2، 1972م.

[2] – يُنظر نحو اللّغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، 48، د. خليل أحمد عمايرة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة 1404هـ. 1984م.

[3] – تاريخ علم اللّغة، 147، جورج مونين، ترجمة بدر الدين قاسم، مطبعة دمشق، 1972.

[4] – أثر النّحاة في البحث الدلالي، 60، د. عبد القادر حسين، دار النهضة للطبع والنشر، القاهرة، 1976م، ونظرية المعنى في النقد الأدبي، 13، د. مصطفى نصف، دار القلم مصر، 1965م.

[5] – الكتاب، 34/1.

[6] – الكتاب، 34/1.

سمات نحوية مستمدة من العلاقات، الّتي تربط بين أجزاء الجملة، ومنها العلاقة المعنويّة وهي الإسناد (الفعل والفاعل) والتخصيص (المفعول به)، والعلاقة اللّفظية وهي: الرتبة، والمطابقة، إلى جانب العلاقات الانتقائية، وهذه الإضافة النّحْوية تؤلف بمجموعها المكوّن الأساسي.

ويتم إجراء التّحويل الموضعي (التقديم والتأخير) ضمن إطار هذا الترتيب، وبأسلوب ينسجم ونظام الجملة العربية، قال:" فإنْ قدّمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللّفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبدُ الله، لأنّك إنّما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدّماً"[1].

واستحسن سيبويه في حديثه عن الاستفهام، إنْ يلي المسؤول عنه الهمزة، فيتقدم على الفعل، إذ يقول:" وذلك قولك: أزيد عندك أم عمرو؟ وأزيداً لقيت أم بشراً؟ فأنت الآن مدّعٍ أنّ عنده أحدهما... واعلم أنّك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن، لأنّك لا تسأله عن اللُّقى وإنّما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيّهما هو، فبدأت بالاسم لأنّك تقصد قصد أنْ يبين لك أيّ الاسمين في هذا الحال، وجعلت الاسم الأخر عديلاً للأول، فصار الّذي لا تسأل عنه بينهما"[2].

ويرى أنّ تقديم الفعل أولى وأحسن إذا كان الفعل هو المسؤول عنه، قال:" وتقول: أضربت زيداً أم قتلته؟ فالبدء ههنا بالفعل أحسن؛ لأنّك إنّما تسأل عن أحدهما لا تدري أيهما كان، ولا تسأل عن أي موضع أحدهما، فالبدء بالفعل ههنا أحسن كما كان البدء بالاسم، ثُمّ فيما ذكرنا أحسن"[3].

وسيبويه في صدر كتابه يحدثناعن التّحويل الموضعي في أساليب الكلام، والّذي ينتج عنه تغيير وظيفي في أجزاء التّركيب النّحْوي، وتباين دلالي يحقق أغراضاً معينة، وهو صاحب الريادة في ذلك، قال الدكتور عبد القادر حسين:"وسيبويه في صور كتابه يُحدثنا عن التقديم والتأخير بكلام يُعتبر هو العُمدة، وصاحب الريادة فيه، وربّما كان أول من طرق سرّ هذا اللّون البلاغي من العلماء، فنحن نلحظ أنّ العلماء قبله كانوا يعرفون التّقديم والتأخير، ولكنهم لم يقفوا على أسراره البلاغيّة"[4].

الزيادة: يتمّ تحديد وظيفة الوحدات اللّغويّة داخل التّركيب من خلال العلاقة الناشئة بين تلك الوحدات، وتأتي الزيادة لتُكسب التّركيب أشكالاً جديدة، وتضفي عليه دلالة إضافية، والزيادة تدخل ضمن المنهج التّحويلي الّذي يُغير الجمل المولدة من المكوّن الأساسي من حالة إلى أخرى بزيادات ادواتٍ وصيغٍ، فهي تُعدّ وسيلة مثالية معانٍ جديدة.

وتتمّ الزيادة بعد تحليل التّركيب إلى مكوّناته المباشرة، ويساعد هذا التّحليل على وصف بنيوي دقيق يسهل على الباحث إجراء عملية التّحويل.

وإذا عدنا إلى كتاب سيبويه وقفنا على أمثلة يتضح فيها الأثر الّذي يتركه هذا اللّون من التّحويل في التّراكيب النّحْوية، ومن ذلك زيادة الحروف الّتي تأتي للتوكيد ولتقوية المعنى، كـ(مِنْ) الواقعة قبل الفاعل في جملة: ما أتاني من أحد إلا زيد، والأصل: ما أتاني أحد إلا زيد، قال:" لأنّ معنى ما أتاني أحد، وما أتاني من أحد، واحد، ولكن (مِنْ) دخلت هنا توكيداً"[5]، وتُزاد مِنْ قبل أحد لتؤدي وظيفة دلالية هي التّوكيد، وأضاف السيرافي دلالة أخرى لـ(مِنْ) هي نقل

---

[1]– **السبق، نفسه.**

[2]– **الكتاب،169/3، 170.**

[3]– **الكتاب، 171/3.**

[4]– **أثر النّحاة في البحث البلاغي،**

[5]– **الكتاب،316/2.**

معنى أحد من الإفراد إلى الجنس، جاء في شرح السيرافي" وإنّما دخلت مِنْ في النفي على نكرة لنقله من معنى الواحد إلى معنى الجنس"[1].

ولا يختلف مجيء (الباء) زائدة في التّركيب عن (مِنْ) في إفادة التوكيد، قال سيبويه بشأن جملة: كفى بك فارسا،" وإنّما يُريد: كفيت فارساً، ودخلته هذه الباء توكيداً" [2]، وتأتي زيادة الفاء في التّركيب لتؤدي وظيفة دلالية هي غيرالتوكيد، بل التمييز بين دلالتين إحداهما: (احتمالية) والأخرى (قطعية)، وذلك حين زيادتها على صلة الّذي في جملة: الّذي يأتيني فله درهمان، قال سيبويه:" الّذي يأتيني له درهمان، كما تقول: عبدالله له درهمان، غير أنّه أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الإتيان، فإذا أدخل الفاء فإنّما يجعل الإتيان سبب ذلك"[3] فالجملة بغير الفاء احتمالية، لأنّ، العطية ليست مترتبة على الإتيان، بل هو مستحقها قبل ذلك، كما تحتمل أنْ يكون الاسم الموصول هنا مشبهاً بالشّرط، فالعطيّة مترتبة على الإتيان فكلّ من يأتي يستحق العطيّة، أمّا الجملة مع الفاء فذات دلالة قطعية لأنّ فيها معنى الشّرط والجزاء، وهذه (الفاء) واقعة في جواب الّذي كما تقع في جواب الشّرط، أي العطية مترتبة على الإتيان[4].

ويبدو أنّ" سيبويه كان أحد رواد النحو الأوائل الّذين وجّهوا مناهج النّحْويين، نحو الاهتمام المطلق بفكرة الاتباع الإعرابي في العطف"[5]، وممّا يذكره في هذا المجال قوله عن العطف على المحلّ بـ(الواو)،" وذلك قولك: ليس زيد بجبان ولا بخيلاً، وما زيد بأخيك ولا صاحبك، والوجه فيه الجرّ؛ لأنّك تريد أنْ تشرك بين الخبرين، وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى، وأنْ يكون آخره على أوّله أولى، ليكون حالهما في الباء سواء كحالهما في غير الباء مع قربه منه"[6].

ويتضح ممّا سبق عرضه أنّ سيبويه عالج القاعدة التّحويلية للزيادة بأسلوب متميز تظهر فيه خصائص منهجه في هذا الجانب، وقد ساعده هذا اللّون من التّحويل في وضع قاعدة لغوية عريضة تكشف عن الطاقة التعبيرية لبنية التراكيب النّحْوية من خلال قابليتها على استيعاب إضافات جديدة، وبهذا فإنّه لا يلتقي مع نظرية التّحويل والتّفريغ، الّتي استند إليها تشومسكي واتباعه فحسب، بل هو مبدعها وواضع اصولها، يقول الدكتور عبدالقادر حسين:" من هذا يتضح أنّ فائدة حروف الزيادة المعنوية عند المتأخرين لا تخرج كمّا قاله سيبويه رحمه الله منذ خمسة قرون من الزمان"[7]، وقال الدكتور عبدالسلام المسدّي:" لا يمكن للباحث أنْ يغفل عن نباهة شيخ النّحو العربي في هذا المقام، فقد فقد حاول صاحب الكتاب تفسير المظاهر الطارئة على بنية التراكيب النّحْوية في اللّغة"[8].

---

[1]- شرح السيرافي بهامش الكتاب، 315/2.

[2]- الكتاب، 2/ 175.

[3]- الكتاب، 102/3.

[4]- ينظر معاني النّحو، 316/2، د. فاضل السامرائي، مطبعة التعليم العالي، جامعة الموصل، ج 1، 1986- 1987م.

[5]- بلاغة العطف في القرآن الكريم،58، د. عفت الشرقاوي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1981م.

[6]- الكتاب، 66/1، 67.

[7]- أثر النّحاة في البحث البلاغي،ن78.

[8]- لتفكير اللّساني في الحضارة العربيّة، 332.

الحذف:

يلجأ متكلم اللّغة في حديثه اليومي إلى أسلوب الحذف، قصد الإيجاز والتّخلص من التّكرار، وذلك بإلغاء إحدى اجزاء الجملة، ويشترط في الحذف أنْ لا يكون مُخلاً بنظام الجملة، فيترك أثراً في دلالتها، وذلك أنّ الحذف يعني أداء الجملة من المعنى ما تؤديه قبل الحذف وقد يكون الحذف "أولى وآنس من النطق به"[1].

ويعدّ هذا التغيير في بنية التّركيب قاعدة يتخذها المنهج التّحويلي لإجراء عملية التّحويل على البُنى العميقة للجمل، ومن ذلك التّحويل الّذي يجري على جملة المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول بحذف الفاعل وتغيير موقعي الفاعل والمفعول به، والحذف يكاد يكون" ظاهرة مشتركة في اللّغات الإنسانية"[2]، وأشار علماؤنا الأوائل إلى هذه الظاهرة الظاهرة في اللّغة العربيّة، ووصفوها بأنّها " باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ،

شبيه بالسّحر، فإنّك ترى فيه ترك الذّكر، أفصح من الذّكر"[3]

وأشار سيبويه إلى الحذف عند العرب بقوله:" اعلم أنّهم ممّا يحذفون الكلم، وإنْ كان أصله من كلامهم، أنْ يُستعمل حتى يصير ساقطاً" [4]، وقد اطلق على هذه الظاهرة اصطلاحات منها "الإضمار" [5]، و"الاختزال"[6]، للتعبير عن عن الظاهرة نفسها الّتي يذهب إليها المنهج الحديث للوقوف على صواب منهجه وأسبقيته.

ومن ذلك ربطه بين الحذف والعلاقات النّحْوية الخاضعة للسياق استناداً إلى العلاقة الانتقائية، وهو ملحظ وصفي، فحذف وحدة نحوية معينة مرهون بنوع الأداة واختصاصها عند ظهورها في سياق تركيبي مُعين، وقد بين ذلك في معرض حديثه من الأداتين (أوَ)، و (أوْ)، بقوله:" وتقول: ألست صاحبنا، أوَ لست أخانا؟ ومثل ذلك: أما أنت أخانا أوَ ما أنت صاحبنا؟ وقوله: ألا تأتينا أوَ لا تُحدثنا، إذا أردت التقرير أو غيره ثمّ أعدْت حرفاً من هذه الحروف لم يَحْسُن الكلام، إلا أنْ تستقبل الاستفهام، وإذا قلت: ألست أخانا أوْ صاحبنا أوْ جليسنا؟ فإنّك إنّما أردت أنْ تقول: ألست في بعض هذه الأحوال، وإنّما أردْت في الأول أنْ تقول: ألست في هذه الأحوال كلّها" [7]، فالأداة أوَ مؤلفة من الواو الّتي دخلت عليها الهمزة، يقترن ظهورها بتكرار الوحدات النّحْوية الّتي تلي الاستفهام، ولا يكون ذلك مع أوْ.

والملاحظ أنّ سيبويه لا يكتفي بتحليل بنية التّراكيب النّحْوية شكلياً، بل يكشف غلى جانب ذلك التباين الدلالي الناتج عن استبدال الاداة (أوْ) بـ(أوَ) فالتّركيب النّحْوي، الّذي يحوي الأداة أوَ دلالته على حدّ تعبير سيبويه السابق: ألست في هذه الأحوال كلّها، أما الّذي يحوي الأداة أوْ فيدل على الست في بعض هذه الأحوال.

والملاحظ أنّ سيبويه يستعمل للتعبير عن تقديره العنصر المحذوف من الكلام، عبارات من نحو: (فكأنّه قد قال) و (كأنّه قال) و (أي) وهي مفهوم نحوي يرافق الاضمار، ويثبت أنّ البحث عن المحذوف في الكلام لايخرج عن كونه البحث عن النظام الشكلي والتناسق الدلالي،" لأنّ دلالة الجملة تتجلى من خلال سياق الحديث العام الّذي تظهر فيه، وقد هداه الربط بين مكونات الجملة، والسياق الاجتماعي إلى تحري البنية العميقة للجملة، التي تغيرت من

---

[1]- دلائل الإعجاز،117.

[2]- النّحو العربي والدرس الحديث، 149.

[3]- دلائل الإعجاز، 112.

[4]- الكتاب،24/1، 25.

[5]- الكتاب،69/1، 70.

[6]- الكتاب، 312/1.

[7]- الكتابن187/3، 188.

خلال قاعدة التحويل (الحذف) لتبدو في بنية سطحية يحتاج فهمها إلى الجمع بين مكونات الجملة والموقف الاجتماعي، الّذي هو المقام، وهو بهذا يبحث عن المعنى الدلالي، وهو قمة تحليل المعنى اللّغوي"[1].

إنّ الكيفية التي درس فيها سيبويه قاعدة التحويل بالحذف في التركيب النّحْوي، تثبت نظرته الواقعية إلى اللّغة، يتجاوز النظر إليها في ذاتها إلى ما حولها من عناصر السياق الكلامي، وإعطائها أبعاداً اجتماعية وحسيّة، وتنبّه على أنّ اللّغة حقيقة اجتماعية تأخذ أبعادها الواقعية عن طريق الاستعمال وملاحظة تأثير المواقف لأنّ" الموقف الإجتماعي هو الخلفية التي تساعدنا على الفهم الكامل للكلام، وأنّ استعمال عبارات معينة في سياق اجتماعي معيّن، الهدف منه" جعل قنوات الاتصال مفتوحة بين الناس وتوثيق الصلات بينهم"[2].

الخاتمة:

إنّ اقتراب مفهوم (البنية العميقة) في منهج سيبويه مما هو عليه في المنهج الوصفي الحديث من جهة أنّ القواعد التحويلية من (تقديم وتأخير، وحذف، وزيادة) هي التي تربط بين البنية العميقة، والبنية السطحية، يبرز لنا المنهج العلمي الصائب في كل ما أرساه من أسسن، وما سنّه من مباديء تُعَبّر عن حقيقة منهجه الوصفي، الّذي يمتلك صلة وثيقة، ووشيجة قوية أبقت على التواصل بالمنهج الوصفي الحديث، الأمر الذي يحملني على القول بأنّ توجيه النظر إلى الإفادة من منهجه الوصفي يبعث الحياة في النظرية اللّغوية العربيّة، التي تواجه أحدث النظريات الغربيّة.

-وفي مجال دراسة التراكيب النّحْوية ظهر له أنّ الجملة هي بؤرة التحليل اللّغوي، واستند في وصف الجملة، وتحليل بنيتها إلى القواعد، التي يحرص عليها المنهج الوصفي الحديث وهي المباشرة بتحليل الجملة إلى مكوناتها بطريقة الإعراب والاستناد إلى (قواعد العلاقات النّحْوية) المعنوية منها واللّفظية، و(قواعد الاستبدال) و(قواعد التّحليل) في وصف مكونات الجملة، والتزم من خلال ذلك القوانين التي تفرضها قواعد العلاقات وهي:(قانون التوزيع) وأدرك في هذا السياق قيمة العلامات الصوتية، وبيّن أثرها في تحديد دلالات التراكيب وهي بمجموعها منهج قائم على أساس النظر إلى الجملة على أنّها كلٌ مترابط تتعاضد مكوناتها في نظام، وهو ملحظ وظيفي.

-ميّز بين البنية السطحية للجملة والبنية التحتية لها، واهتدى قبل المنهج التّحويلي بقرون طويلة، إلى أنّ الاقتصار على الجانب الشكلي لدراسته اللّغة لايكفي للإحاطة بوصفٍ كامل للنظام اللّغوي، وأنّ وظيفة القواعد التّحويلية هي الربط بين البنى التحتية، والبنى السطحية للتراكيب النّحوية، ولا شكّ في أنّ هذه القواعد تدخل ضمن موضوعات (معاني النّحو)، التي استعرضها سيبويه بأسلوب ينمّ على ذوق فني وحسّ لغوي عمي

[1]– ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، 353.

[2]– علم اللغة بين التراث والمعاصرة، 18، 19.

مصادر البحث ومراجعه

-القرآن الكريم.

-أثر النّحاة في البحث البلاغي: الدكتور عبد القادر حسين، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، 1976م.

-أصول تراثية في علم اللّغة: كريم زكي حسام الدين، مطبعة الأنجلو المصريّة، ط2، القاهرة، 1985م.

-أضواء على الدراسات اللّغوية المعاصرة: الدكتور نايف خرما، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، 1978م.

-الألسنية التوليدية: الدكتور ميشال زكريا، بيروت، 1980م.

-الألسنية (علم اللّغة الحديث) المبادئ والأعلام: الدكتور ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،ط2، بيروت 1983م.

-بلاغة العطف في القرآن الكريم: الدكتور عفت الشرقاوي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1981م.

-البنى النّحوية: (نومجومسكي)، ترجمة الدكتور يوئيل يوسف عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ، 1986م.

-تاريخ علم اللّغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين: جورج مونين، ترجمة الدكتور بدر الدبن قاسم، مطبعة دمشق، 1972م.

-التفكير اللّساني في الحضارة العربية: الدكتور عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، تونس 1981م.

-تقويم الفكر النّحْوي: الدكتور علي أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت، (د.ت).

-جوانب من نظرية النّحو: جومسكي، ترجمة مرتضى سعيد باقر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة البصرة، 1986م.

-

-دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، (ت 471هـ)، تصحيح وتعليق السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة النشر، بيروت، 1978م.

-دلالة الألفاظ: الدكتور إبرهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط7، 1976م.

-دور الكتمة في اللّغة: ستفن أولمان، ترجمة الدكتور كمال محمد بشر، القاهرة، ط4، 1975م.

-سيبويه إمام النّحاة: علي النجدي ناصف، طبع ونشر مكتبة نهضة بمصر، 1953م.

-شرح المفصل: ابن يعيش، (ت643هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة، حلب، 1973م.

-العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، مطبوعات الجامعة، الكويت،1984م.

-علم اللّغة بين التراث المعاصرة: عاطف مدكور، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1987م.

-علم اللّغة العام: دي سوسير، ترجمة د. يوئيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، بغداد، 1985م.

-فقه اللّغة السامية: كارل بروكلمان، ترجمة د. رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، 1977م.

-في النحو العربي (نقد وتوجيه): د. مهدي المخزومي، منشورات المكتبة المصرية، ط1، بيروت، 1984م.

-في نحو اللّغة وتراكيبها، منهج وتطبيق: د. خليل أحمد عمايرة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، 1404هـ – 1984م.

-كتاب سيبويه: تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط3، 1408هـ – 1988م.

-اللّغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973م.

-اللّغة والمعنى والسياق: تأليف (جونلاينز) ترجمة د. عباس صادق الوهاب، مراجعة د. يوئيل يوسف عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1987م.

-المدارس النّحْوية: د. شوقي ضيف،دار المعارف بمصر، ط2، 1972م.

-معاني النّحْو: د. فاضل صالح السامرائي، جامعة الموصل، الجزء الأول، 1987م.

-من أسرار اللّغة: د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، القاهرة، 1975م.

-مناهج البحث في اللّغة: د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1979م.

- المنهج الصّوتي للبنية العربيّة: د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، 1980م.

-منهج كتاب سيبويه في التقويم النّحْوي: د. محمد كاظم البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1989مز

-النّحْو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج): د. عبده الراجحي، دار المعارف الجامعية، مطبعة الانتصار، الإسكندرية، 1988م.

-نظرية النّحْو العربي في ضوء مناهج النظرية الحديثة،: د. نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980م.